لاثنين طا ثنية ووضعا
للزوج والكرى لشهر قطعا
ولا أرد داع يا رد داع أخرى
كذلك الشكى بشكى بحرى
مشتاجر شريكه لحملما
بينهما لا أخر فيه قاعلما
مشتاجر الأرض بلا بيان ما
إن نزع فإن كان لزرع قلما
وانقضت المدة بكن سلما
قدر المسمى إذ حرى عرفها
ومكتر إلى بلاد انتهما
قدر الذى يحمله وعمقها
حمل متاع محمله الناس فما
يغرم فى الطريق هلكا هما
وإن يبلغه إلى موضع ما
قد شرطاه المسمى حتما
لكن إذا ماطا وعاتجهما
من قبل حمل وأرد راع علما
ينقض ذا العقد مهما افتقما
دفعا لآثار الفساد قلما

باب ضمان الأجير

والعين فى يد الأجير المشترك
امانة وضمناه إن هلك
إلا لجرق والعدو إن فقد
وهو الذى بالعمل الأجر استحق
كالقصار بل يغرم حتوفه يدق
ثم المكارى ضامن إذ انقطع
حبل به نشد كلما رفع
وغير انسان يقلد غرقا
بالمد أو حيتان شئ رقا
وفى انكسار الدن فى السبيل
قيمته فى موضع التحميل
بغير أجر أو بموضع أنكسر
وأجره على الحساب بعشر
لا يغرم البراغ والقماد ما
يعطب من غير تعد علما
وما على الوحيد ضمان ما عطب
غرم بفتق الموضع المعتاد
وما على الوحيد ضمان ما عطب
بفعله ثم له الأجر وجب

بيتدله

بيتدله لنفسه فى مسلته
وإن خلا عن عمل الحد ضمنه
كمن غدا مشاهرا فى الغنم
يرعاه أو حص بعض الجدم

باب الإجارة على أحد الشرطين

لو ردد الأجر بتردد يد عمل
ثوب مضى وفى رهما يحبس بقل
وجوز اذا الحمالة وقد قال إذا
ردد فى الدكان والمنزل ذا
والحمل فى الدواب والمسافه
صح وقالا فيهما خلافه

باب إجارة العبد

والعبد المأذون له إذ يستأجر
فابلا شرط عليه سفر
مستأجر عند الحجر لعمل
أوفاه لا رد له بما نزل
لو غاصب عبدا فآجر أكل
فهو له ومع شجا الأجل
وإن يؤجر عنده الشهرين
دين بمثالين أصرين
ومنها شهر الرد هما سيين
يصح والأول بالتبرين
وفى إباق العبد مهما اختلفا
والشق فيكم بحال عرفا

باب الاختلاف

والقول فى القميص والقبا
لصاحب الثوب بلا خفا
كذاك فى جفرته والقمقم
والبكر للآخر وجذع الأجرة
يعقوب للصانع فى المجترف
محمد بالعرف فيه يكتفى
والركن يعقوب فقوله تعادله
محمد فيه رأى يشتهر
وأعمد الأوسط معتادها
والآخر الشهرة فيه فاعلما

باب فسخ الإجارة

وينسقط الأجر بغصب الدار
والفسخ فيها بالعيوب جاز